أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري في العراق للمدة 2005-2015

أ.د. عبدالرزاق حمد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

الباحثة: زينة طارق علي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

تحظى التجارة الخارجية بأهمية كبرى في مجمل النشاط الاقتصادي وتعد من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد ولا يخفى الاثر الواضح الذي تتركه التجارة الخارجية بجانبيها الصادرات والاستيرادات على المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، هدف البحث الى توضيح أثر الصادرات على مؤشرين من مؤشرا ت الاداء الاقتصادي الداخلي والخارجي من خلال استخدام ادوات التحليل القياسي وتوصل البحث الى ما يأتي:

أ. المؤشر الداخلي: ان زيادة الصادرات بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الاخرى فإنه يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.364) مليار دولار.

ب. المؤشر الخارجي: ان زيادة الصادرات بوحدة واحده مع ثبات العوامل الاخرى فإنه يسهم في زيادة الفائض في الميزان التجاري بمقدار (0.462) مليار دولار.

Abstract:

Foreign trade is of great importance in the overall economic activity and it is one of the vital sectors in any economy. The obvious effect of foreign trade on exports and imports on the internal and external economic indicators is clear. The study aims at clarifying the impact of exports on two indicators of internal and external economic performance using Standard analysis tools. The study reached the following:

A. The internal index: The increase in exports alone with the stability of other factors, it contributes to increase the gross domestic product by (0.364) billion dollars.

B. The external indicator: The increase in exports in one unit with the stability of other factors, it contributes to increase the surplus in the trade balance by (0.462) billion dollars.

المقدمة

إن التفاوت في المزايا الطبيعية والمكتسبة لكل دولة أدى إلى تخصصها في إنتاج أنواعٍ معينةٍ من السلع مما خلق لديها فائضاً في إنتاجها فتقوم بتصدير الفائض إلى دول العالم الاخرى لكي تقوم بدورها باستيراد السلع التي لا تتوفر لديها وبذلك فالفائض في الصادرات هو المحفز الاساسي للنمو حيث يحفز على القيام باستثمارات جديدة تخلق زيادة في الدخل الوطني وبالتالي رفع مستوى المعيشة للأفراد وتسهم في حل المشاكل الاجتماعية واهمها البطالة، لذا لا يختلف اقتصاديان حول الدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال زيادة معدلات النمو في الناتج القومي وإعادة التوازن بين القطاعات الاقتصادية المتفاوتة في

النمو بالإضافة إلى أنها تساعد على تشجيع استيراد وسائل الإنتاج ذات التكنولوجيا المتطورة والتي تسهم في رفع الإنتاجية وتنمية الدخل القومي لذا استمدت عملية التخطيط للتجارة الخارجية إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم ومحاولة تحقيق التكافؤ والمصالح المشتركة وتعميق مناخ الحرية الاقتصادية وخلق بنية تنظيمية عصرية ومحفزة للإنتاج والاستثمار لذا نجد ان أغلب الدول تولي اهتماماً كبيراً بالتخطيط للتجارة الخارجية وتحاول تطوير وسائلها لخدمة مصالحها الاقتصادية ودفعها إلى الأمام لمواكبة التحولات التي شهدها العالم.

مشكلة البحث: تعاني الدول النامية ومنها العراق من اختلالات هيكلية واضحة في اقتصادها وتسعى دائماً لرفع معدلات النمو في مؤشرات الأداء الاقتصادي على الصعيدين الداخلي والخارجي بما يخدم خططها التنموية وتعد التجارة الخارجية عموما والصادرات بوجه خاص أهم محفز ومحرك للنمو الاقتصادي وأهم أداة لمعالجة الاختلالات التي تعاني منها.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والحفاظ على معدلات نمو مستقرة نسبياً لذا تعد التجارة الخارجية وبالأخص جانب الصادرات أداة مهمة لتحقيقها من خلال الدور الفعّال الذي تؤديه في معالجة الاختلالات الهيكلية وتحقيق النمو الاقتصادي.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحديد ماهية التجارة الخارجية ودورها في أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال توضيح الإطار النظري للتجارة الخارجية وأسباب قيامها ومساهمتها في المسيرة التنموية في العراق واستخدام أدوات التحليل القياسي لتحديد العلاقة بين الصادرات ومؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية والخارجية.

فرضية البحث: انطلق البحث من فرضية مفادها ان الصادرات تؤثر بشكل ايجابي على المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية في العراق وبالإمكان استخدام هذا الاثر في تحقيق مستويات النمو الاقتصادي المرغوب فيه.

المبحث الاول

الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية

أولاً. ماهية التجارة الخارجية: تناول العديد من الاقتصاديين موضوع التجارة الخارجية كلٌ حسب وجهة نظره، فمنهم من عَرَّفَ التجارة الخارجية على أنها مجموع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الدول. (السواعي، ٢٠٠٦، ٩) وعَرَّفها اقتصاديون آخرون بانها أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة بحركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن السياسات التجارية التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة. (صغير، ٢٠١٥، ٢٥) وهناك اقتصاديون لم يقتصروا على تعريف التجارة الخارجية بمفهومها المجرد وإنما عدّوا الاقتصاد الدولي والتجارة وجهان لعملة واحدة ليصبح التعريف أكثر تفصيلاً ليشمل أيضاً تفسير وتحليل المحتوى الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية بالإضافة إلى تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال وحركة الصرف الأجنبي وتفاعل هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية المحلية للبلدان المشاركة فيها ليكون التعريف بأنها مجموعة الارتباطات الاقتصادية المتعلقة بالحركات المالية والبشرية والتكنولوجية السلعية والخدمية التي تربط المصالح سواء كانت فردية

أو ثنائية أو المتعددة الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو قانونيين في مختلف القطاعات الخاصة والتعاونية والخيرية والعامة والمختلطة. (معروف، ٢٠١٣، ١٩).

ثانياً. أسباب ومسوغات قيام التجارة الخارجية: يمكن إرجاع أسباب قيام التجارة الخارجية الى التفاوت في توزيع الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة فقد خص الله سبحانه وتعالى مجموعة من البلدان بنعمة توافر المواد الأولية والقسم الآخر بتوافر المناخ الملائم للزراعة وخص بلدان أخرى بنعم تتفاوت فيما بينها من حيث الكم والنوع ولعل هذا أهم سبب لتخصص البلدان بإنتاج أنواعٍ مختلفة من السلع وبذلك يحدث التبادل بين هذه البلدان لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات المتزايدة. فضلاً عن وجود أسباب أخرى للتخصص يمكن تسميتها بالعوامل المكتسبة التي تتمثل بالمهارات والقدرات التقنية ويمكن توضيح هذه العوامل كما يأتي: (عبدالسلام، ٢٠١١، ٢٩)

١. درجة وفرة او ندرة الموارد الطبيعية واختلاف الظروف المناخية.
٢. وفرة عنصر العمل والقدرات البشرية.
٣. التفاوت في حجم رؤوس الأموال.
٤. تفاوت مستوى الأسعار.
٥. اختلاف تكاليف النقل والمواصلات.

ثالثاً. النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

١. النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية

أ. **نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث (1723-1790):** حسب رأي سميث إذا تخصصت كل دولة بإنتاج السلعة التي تنتجها بأقل عدد من ساعات العمل وتستورد السلع الأخرى التي تنتجها بعدد ساعات أكثر فأن النفع سوف يعود على الدولتين من خلال توجيه العمل في كل دولة إلى إنتاج السلعة التي تمتاز بأقل عدد ساعات عمل فأن الإنتاج سوف يزداد وتتحقق المنافع للدولتين معاً من خلال قيام التبادل التجاري. فاختلاف النفقات المطلقة هو أساس التخصص وتقسيم العمل الدولي وهذا الاختلاف في رأي سميث هو سبب قيام التجارة الدولية وأن التجارة متى ما قامت فأنها تتيح للطرفين الحصول على منافع أكبر مما لو لم تكن هناك تجارة. (حشيش، شهاب، ٢٠٠٥، ٩٣).

ب. **نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو (1772-1823):** تتمثل فكرة الميزة النسبية لريكاردو في اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلعتين في دولتين مختلفتين مقاسة بوحدات العمل المستخدم في انتاجهما تبعاً لاختلاف إنتاجية العمل كعنصر انتاجي وحيد وبذلك فَسَّرَ ريكاردو نمط التجارة الدولية أي انه فَسَّرَ أي السلع يتم تصديرها وأيها يتم استيرادها وقد أثبت أن التجارة القائمة على هذا الأساس ستحقق منافع ومكاسب للدولتين معاً. (الصرن، ٢٠٠٠، ١٥٨)

يوضح ريكاردو في نظريته أنه حتى إذا لم تمتلك الدولة أي ميزة مطلقة في إنتاج السلع فإنها سوف تتخصص في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية وافترض وجود منطقة سيكون من المفيد داخلها أن يتم التبادل بين الدولتين بعد ان تتخصص كل منهما بإنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية أكبر. (بلقاسم، ٢٠١٣، ١٠٦)

٢. النظريات النيوكلاسيكية

أ. **نظرية هيكشر-أولين:** تقدم هذه النظرية تفسيراً جديداً لقيام التبادل التجاري بين الدول وهو ندرة أو وفرة عناصر الإنتاج المشاركة في عملية الإنتاج، وقامت النظرية على عدة فروض منها ان التبادل يتم بين دولتين وافترضت اختلاف الفن الإنتاجي المستخدم في إنتاج السلعتين واختلاف ما تملكه

الدولتين من عناصر الإنتاج نسبياً إذ إنَّ هذا الاختلاف في ندرة او وفرة عوامل الإنتاج سوف يؤدي الى اختلاف أثمان هذه العوامل بين الدول وبذلك عندما تقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج السلع التي تعتمد على عوامل الإنتاج التي يكون لديها وفرة منها وتصدره إلى الخارج فإنها سوف تقوم بتحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها ، وتستورد بالمقابل السلع التي تعاني من ندرة في عوامل الإنتاج اللازمة لإنتاجها. (الحصري، ٢٠١٠، ١٥)

ب. لغز ليونتيف: قام ليونتيف بدراسة نظرية هيكشر-اولين من خلال استخدام أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي وهو أسلوب جداول المدخلات والمخرجات (Input-Output Tables). وقد استخدم بيانات عن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية للعام (1947) وبدائل الواردات من أجل حساب كمية رأس المال والعمل ولكن النتائج التي توصل إليها ليونتيف كانت صادمة للاقتصاديين آنذاك إذ توصل الى ان الولايات المتحدة الامريكية تقوم باستيراد سلع رأسمالية صناعية وتصدر سلع كثيفة العمل وهذا الأمر لا ينطبق مع نظرية هيكشر-اولين التي تفترض أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تتخصص في إنتاج السلع كثيفة رأس المال وتصدرها إلى الخارج وتستورد السلع كثيفة العمل كونها تمتاز بوفرة راس المال وندرة في عنصر العمل. وعندما لم تقبل النتائج التي توصل إليها ليونتيف من قبل الاقتصاديين على أساس أنَّ إنتاجية راس المال في الولايات المتحدة الامريكية هي أكبر من إنتاجية راس المال الأجنبي قام ليو بإعادة الاختبار مرة أخرى مستخدماً بيانات عام (1951) ولكنه توصل الى النتائج السابقة نفسها. (الصرن، ٢٠٠٠، ٢٠٩)

٣. النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

أ. **تحليل لندر:** فَسَّرَ الاقتصادي لندر التجارة في المواد الأولية بالعودة إلى نظرية هيكشر-أولين عن وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج فندرة العوامل الإنتاجية تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الداخلة في إنتاجها وتوفرها يؤدي إلى أن تكون هذه السلع أرخص نسبياً وفي هذه الحالة تنتقل عوامل الإنتاج من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة. أمَّا التجارة في السلع المصنعة فإنها تعتمد على وجود سوق محلية كبيرة وطلب محلي كبير عليها وذلك لأن الطلب المحلي هو امتداد للطلب الخارجي أو أنه طلب ممثل لها فالمنتجون لا يقومون بالإنتاج إلاَّ إذا كان هناك طلب على السلع المنتجة ثم بعدها ينتقل الطلب إلى الدول ذات الهياكل المماثلة أو المشابهة لهيكل الطلب في اقتصادها وهذا يتطلب أن تكون الأذواق متشابهة والدخول متقاربة بين الدول المتبادلة. (الحصري، ٢٠١٠، ١٩)

ب. نظرية دورة المنتج لفرنون: قام فرنون بنشر مقال عام (1966) يوضح فيه أن التجديد في الإنتاج يخلق ميزة نسبية جديدة في الدولة مادامت معلومات الإنتاج لم تنشر بعد من خلال توضيحه أن السلع المنتجة والسلع التي يستهلكها أصحاب الدخول العالية تمر بثلاث مراحل هي: (صغير، ٢٠١٥، ٢٩)

- المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد وهذه المرحلة تتميز بكفاءة عالية في الإنتاج والتكنولوجيا ورؤوس الأموال الضخمة وارتفاع تكلفة الإنتاج.
- المرحلة الثانية: مرحلة المنتج الناضج ففي هذه المرحلة ينتشر المنتج تدريجياً في أسواق الدول القريبة ذات الهيكل المماثل في الطلب مع انخفاض تكاليف الإنتاج بفعل المنافسة والتحسن التكنولوجي.
- المرحلة الثالثة: مرحلة المنتج النمطي في هذه المرحلة يصبح المنتج معروفاً والسوق الخاصة به أصبحت مكشوفة بشكل كامل وهنا سوف يكون للتكاليف الكلمة الفصل فتستقر هذه المنتجات في

الدول الأقل تقدماً لأنَّ الفرق في الأجور سوف يعوض الفرق في التكنولوجيا بسبب الميزة النسبية لهذه الدول فتصبح مصدرة لهذه المنتجات وذلك من خلال انتقال راس المال من الدول ذات الوفرة إلى الدول ذات الندرة.

المبحث الثاني

تأثير الصادرات على مؤشرات الاداء الاقتصادي في العراق

أولا. تحليل تأثير إجمالي الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي

تحتل التجارة الخارجية مكانة متميزة في اقتصادات البلدان المختلفة سواء كانت نامية أو متقدمة ولكن الفرق يكمن في أنَّ صادرات واستيرادات البلدان المتقدمة تمتاز بالتنوع بينما صادرات البلدان النامية تمتاز بالمحدودية وربما تقتصر على سلعة واحدة او سلعتين ويمتاز الاقتصاد العراقي كغيره من البلدان النامية بأنه من الاقتصادات المنكشفة على العالم الخارجي حيث يمثل النفط الخام المكون الرئيسي لصادراته وناتجه المحلي الاجمالي والذي يحصل مقابله على حاجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية لذا تظهر أهمية قطاع التجارة الخارجية بوضوح في الاقتصاد العراقي. (عبد الرضا، حسن، ٢٠١٦، ٩٢) ويوضح الجدول (١) تأثير التجارة الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005-2015).

الجدول (١)

اجمالي الصادرات ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2015)

السنة	اجمالي الصادرات مليار دولار	معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي %
2005	23.697	0.336
2006	30.529	0.301
2007	40.448	0.501
2008	63.726	0.472
2009	42.405	-0.914
2010	54.599	11.425
2011	85.635	0.340
2012	94.491	0.163
2013	89.741	0.076
2014	84.332	-0.038
2015	43.479	-0.926

المصدر: البنك المركزي العراقي، نشرات للأعوام (2005-2015).

يلاحظ من الجدول (١) انه في عام (2005) بلغت الصادرات (23.697) مليار دولار رافقه معدل تغير في الناتج المحلي الإجمالي (0.336) واستمر التغير في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات بالارتفاع المتذبذب في السنوات اللاحقة حتى عام (2008). ولكن في عام (2009) انخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ وسجل تغيراً سالباً مقداره (0.914)، ورافقه انخفاض الصادرات بشكل كبير عما كان عليه عام (2008) حيث انخفض من (63.726) الى (42.405) مليار دولار ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط أثر تداعيات الازمة المالية العالمية حيث أنخفض معدل سعر برميل النفط الخام لهذا العام بنسبة

(33.6%) قياساً بالعام السابق الأمر الذي انعكس سلباً على القيمة المضافة من القطاع النفطي الذي يشكل النسبة الأكبر في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الصادرات فيما سجلت القطاعات الأخرى نمواً متفاوتاً. (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٩، ٧)

ثم عاد الانتعاش إلى الاقتصاد العراقي عام (2010) فسجل الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوى له خلال فترة البحث إذ بلغ معدل التغير (11.425) وسجلت الصادرات ارتفاعا أيضاً بلغ (54.599) مليار دولار مقارنة بالعام السابق بينما سجلت الأعوام التالية نمواً متناقصاً في كل من الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الصادرات إلى أن حدثت النكسة الكبرى عام (2015) والتي سجل خلالها الناتج المحلي الاجمالي تغيراً سالباً مقداره (0.926) قياساً بالعام (2014) نتيجةً لانخفاض الصادرات من (84.332) مليار دولار عام (2014) الى (43.479) مليار دولار عام (2015) ويعود السبب في انخفاض الصادرات الى الانخفاض الكبير في معدل سعر برميل النفط حيث وصل إلى أدنى مستوى له إذ بلغ (44.7) دولار للبرميل الواحد بعد أن كان (94.9) دولار عام (2014). (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٥، ٨٨)

يتضح مما تقدم وجود علاقة طردية قوية بين نمو الصادرات ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي فكلما سجلت الصادرات ارتفاعاً او انخفاضاً في قيمتها انعكس ذلك على النمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة ذاتها والشكل التالي يوضح تطور الصادرات ومعدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2005-2015).

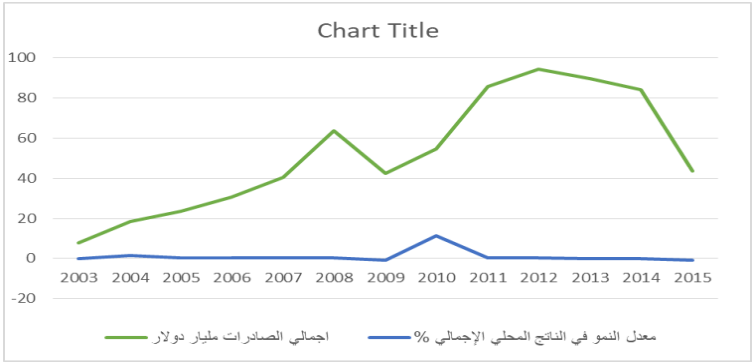

الشكل (١) تطور الصادرات ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005-2015)
المصدر: البنك المركزي العراقي، نشرات للأعوام (2005-2015).

ثانياً. الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية الخارجية للدولة حيث إنه يعتبر المرآة العاكسة لقوة اقتصاد الدولة أو ضعفه كونه يمثل محوراً فعالاً في هيكل ميزان المدفوعات حيث إنه يمثل الفرق بين قيمة صادرات الدولة وقيمة استيراداتها وبذلك تكون الصادرات ذات أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة وأداة فعالة لزيادة معدلات النمو وتوسيع نطاق السوق وتقليل نسبة البطالة وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات فضلا عن كونه أداة جذب للاستثمار المحلي والاجنبي ، ويعتبر اقتصاد العراق اقتصادا ريعياً حيث يعتمد على إيرادات الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط لذلك تشكل الصادرات النفطية النسبة الأعظم من مجمل الصادرات الكلية العراقية مما أدى الى اختلالات كبيرة واهمال للقطاعات الغير نفطيه وضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية (بريهي، ٢٠١٣، ٢٣٣). وقد تذبذب الميزان التجاري في العراق بين الفائض والعجز

بسبب هيمنة الصادرات النفطية على الصادرات الكلية حيث شكلت السلع الأخرى غير النفطية نسباً متواضعة جداً من الصادرات الكلية وكما موضح في الجدول (٢):

الجدول (٢)

إجمالي الصادرات واجمالي الاستيرادات والميزان التجاري في العراق للمده (2005-2015)

السنة	اجمالي الصادرات مليار دولار	اجمالي الواردات مليار دولار	الميزان التجاري مليار دولار
2005	24.05	26.10	-2.04
2006	30.89	24.20	6.69
2007	40.45	21.49	18.97
2008	65.22	37.33	27.89
2009	41.62	43.85	-2.23
2010	54.59	47.19	7.40
2011	82.51	51.76	30.75
2012	97.04	63.45	33.59
2013	93.07	65.11	27.96
2014	88.11	59.99	28.12
2015	49.70	45.81	3.89

المصدر: البنك الدولي (www.albankaldwli.org).

يتضح من الجدول السابق أن الميزان التجاري للعراق سجل عجزاً مقداره (2.04) مليار دولار في عام (2005) وذلك لانخفاض الصادرات عن الواردات وذلك لضعف الجهاز الإنتاجي العراقي وتغيير النظام وعدم الاستقرار الأمني الذي انعكس على عدم قدرته على سد الطلب المحلي. أمَّا في الأعوام التالية (2006-2008) فقد سجل الميزان التجاري فائضاً تصاعدياً بين (6.69-27.89) مليار دولار وذلك لارتفاع صادرات العراق لهذه الفترة ثم عاد الميزان التجاري ليسجل عجزاً في العام (2009) مقداره (2.23) مليار دولار متأثراً بالأزمة المالية العالمية التي أثرت سلباً على أسعار النفط في الأسواق العالمية. أمَّا في الأعوام (2010-2015) فقد سجل الميزان التجاري فائضا متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض وقد سجل عام (2015) أقل نسبة فائض خلال هذه الفترة وذلك لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتدهورها.

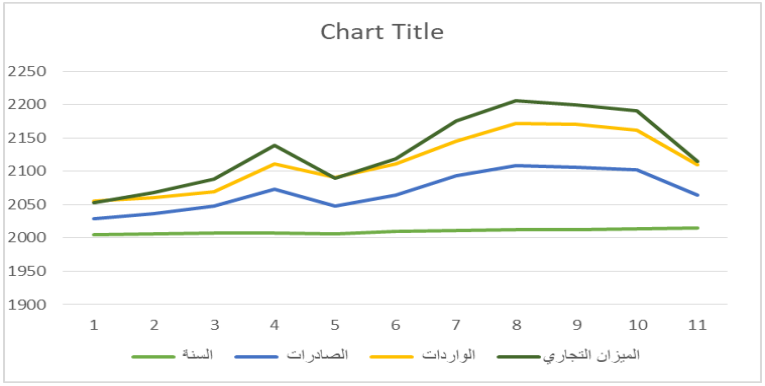

الشكل (٤) تطور الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري في العراق للمدة (2005-2015)

المصدر: البنك الدولي (ww.albankaldwli.org).

المبحث الثالث

تحليل أثر الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري في العراق

اولاً. أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في العراق

الجدول (٣)

أثر الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2015)

النماذج والمعادلات المقدرة	T Sig		F Sig	R^2	D.W	park Test
النموذج الخطي	A	B				
Y1=6.446+0.364X1	0.421	0.000	0.000	0.863	1.106	ناجح
النموذج اللوغاريتمي التام	0.039	0.023	0.023	0.455	1.807	ناجح
lnY1= 5.347+1.509lnX1						
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الايمن	0.03	0.01	0.01	0.718	1.456	ناجح
Y1= -485054.8+152529.3lnX1						
النموذج اللوغاريتمي للطرف الايسر	0.000	0.012	0.012	0.470	1.997	ناجح
lnY1= 9.600+0.030X1						

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (SPSS).

من الجدول السابق يتضح ما يأتي:

أ. **الاختبار الاقتصادي:** أظهرت النتائج في النموذج الخطي الاشارة موجبة أي إن العلاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الصادرات.

ب. **الاختبار الإحصائي:** تم اختيار معادلة الانحدار الخطية باعتبارها الأكثر تفسيراً للعلاقة بين المتغيرات، وبحسب اختبار (R^2)، إذ إن التغييرات في المتغير المستقل (الصادرات) تفسر (86%) من التغييرات الحاصلة في (الناتج المحلي الإجمالي)، و (14%) من التغيرات تابعة لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج لكونها خارج نطاق البحث. وأظهرت نتائج النموذج بأن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمتها (42.601) وهي أكبر من الجدولية وهذا يعني أنَّ النموذج المستخدم في تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات يتسم بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل، وأظهرت نتائج النموذج بأن قيمة اختبار (t) كانت معنوية في المتغير المستقل (x1)، إذ كانت قيمة (sig) = (0.000) وهي أقل من (0.05).

ج. **الاختبارات القياسية:** بحسب اختبار (Durbin-Watson)، حيث كانت قيمته (1.106)، وهذا يعني وقوعها في منطقة عدم التأكد من وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار (Park test) أي إنَ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

د. **التحليل الاقتصادي للنموذج:** اظهرت نتائج الانحدار والذي بلغت قيمة معامله (0.364) نَّ التغير في الصادرات بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنَه سوف يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.364) مليار دولار.

هـ. **التخطيط الاقتصادي:** يمكننا الاعتماد على معادلة الانحدار في التخطيط الاقتصادي خصوصاً وأن المعادلة المقدرة تفسر نسبة (86%) من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة التغير في حجم الصادرات فلو تم التخطيط لزيادة النمو الاقتصادي بنسبة (3%) مثلاً عن العام

2015، فان المعادلة المقدرة سوف ترشدنا الى حجم الصادرات الذي سوف يحقق النمو الذي نصبو اليه وكالآتي:

الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015 مضروباً في النسبة المخطط لها =

164.421 * 0.3 = 4.932 + 164.421 = 169.353

مليار دولار الناتج المحلي الاجمالي المخطط له.

نطبق معادلة الانحدار المقدرة لتحديد حجم الصادرات الذي يحقق لنا النمو في الناتج المحلي الإجمالي المخطط له وكالاتي:

164.421 = 6.446 + 0.364X1

X1= 447.546

مليار دولار حجم الصادرات التي سوف تحقق النمو المخطط في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً. أثر الصادرات على الميزان التجاري في العراق

الجدول (٤)

أثر الصادرات في الميزان التجاري العراقي للمدة (2005-2015)

النماذج والمعادلات المقدرة	T Sig		F Sig	R^2	D.W	park Test
النموذج الخطي	A	B				
Y4= -106.02+0.462X1	0.072	0.000	0.000	0.782	1.379	ناجح
النموذج اللوغاريتمي التام	0.112	0.014	0.014	0.603	1.485	ناجح
LnY4= -3.557+1.546lnX1						
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الايمن	0.02	0.001	0.001	0.747	1.317	ناجح
Y4= -81.178+24.567lnX1						
النموذج اللوغاريتمي للطرف الايسر	0.092	0.012	0.012	0.622	1.514	ناجح
LnY4= 1.057+0.027X1						

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج (SPSS).

من الجدول أعلاه يلاحظ:

أ. **الاختبار الاقتصادي:** أظهرت نتائج تحليل الانحدار في المعادلة الخطية أن الإشارة موجبة أي إن العلاقة طردية بين الصادرات والميزان التجاري.

ب. **الاختبار الإحصائي:** تم اختيار معادلة الانحدار الخطية، باعتبارها الأكثر تفسيراً للعلاقة بين المتغيرات بحسب اختبار (R^2)، حيث أن التغييرات في المتغير المستقل (الصادرات) تفسر (78%) من التغييرات الحاصلة في (الميزان التجاري)، و (23%) على عوامل أخرى غير داخلة في النموذج لكونها خارج نطاق البحث. وأظهرت نتائج النموذج بأن قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمتها (32.373) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنَّ النموذج المستخدم في تحليل العلاقة بين الصادرات والميزان التجاري يتسم بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط

والتنبؤ بالمستقبل. وأظهرت نتائج النموذج بأنَّ قيمة اختبار (t) كانت معنوية، إذ كانت قيمة (sig) = (0.000) وهي أقل من (0.05).

ج. **الاختبارات القياسية:** بحسب اختبار (Durbin-Watson)، فأن قيمته كانت (1.379)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار (Park test) أي إنَ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

د. **التحليل الاقتصادي للنموذج: حسب** نتيجة معمل الانحدار فأنَّ التغير في الصادرات بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنَه سوف يساهم في زيادة فائض الميزان التجاري بمقدار (0.462) مليار دولار.

هـ. **التخطيط الاقتصادي:** باستخدام الانحدار الخطي يمكن التخطيط لزيادة الفائض في الميزان التجاري وكالاتي:

على افتراض ان الخطة هي زيادة الفائض بنسبة (3%) عن عام 2015.

3.89 * 0.03 = 0.1167 + 3.89 = 4.006

الفائض المخطط له.

نطبق معادلة الانحدار الخطي لمعرفة حجم الصادرات الذي يحقق الفائض المخطط له

Y4= -106.02 + 0.462X1

4.006 = -106.02 + 0.462X1

X1= 238.15

حجم الصادرات الذي سوف يحقق فائضاً في ميزان المدفوعات بنسبة (3%) عن عام 2015.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:

١. ضعف القطاع الإنتاجي في العراق وعدم قدرته على تلبية الطلب المحلي بالإضافة الى ضعف قدرته التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

٢. يعاني العراق من اثار الحروب ودمار شامل للبنى التحتية مما جعله يعتمد على فوائض الصادرات النفطية لتغطية نفقات إعادة الإعمار للبنى التحتية مما يضعف من مساهمة هذه الفوائض في تكوين قاعدة انتاجية وتكوين رأس المال الثابت.

٣. إنَّ زيادة الصادرات بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى فإنه يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.364) مليار دولار.

٤. إنَّ زيادة الصادرات بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الاخرى فإنه يسهم في زيادة الفائض في الميزان التجاري بمقدار (0.462) مليار دولار.

المقترحات:

١. التخطيط لاستغلال العوائد النفطية لتنمية القطاعات غير النفطية وزيادة قدرتها الإنتاجية وجودتها وقدرتها التنافسية لسد ما يمكن تلبيته من الطلب المحلي للحد من الاستيراد.

٢. العمل على تنويع الصادرات وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية للحد من التعرض لأخطار التقلبات والأزمات.

٣. وضع قيود كمركية على استيراد السلع الاستهلاكية والعمل على زيادة نسبة الاستيرادات من السلع الرأسمالية لرفع معدلات تكوين رأس المال الثابت.
٤. نشر ثقافة الادخار بين المواطنين لتقليل الطلب الاستهلاكي من جهة وتفعيل الاستثمار في مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

المصادر والمراجع

أولاً. الكتب:

١. السواعي، خالد محمد، (2006)، (التجارة والتنمية) الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن.
٢. الصرن، رعد حسن، (2002)، (التجارة الدولية المعاصرة) الطبعة الاولى، مركز جديدة للخدمات الطباعية، دمشق.
٣. الحصري، طارق فاروق، (2010)، (الاقتصاد الدولي) الطبعة الاولى، المكتبة العصرية، مصر.
٤. بلقاسم، الزايري، (2013)، (اقتصاديات التجارة الدولية) الطبعة الاولى، دار الروافد الثقافية، لبنان.
٥. حشيش، عادل احمد، شهاب مجيد محمود، (2005)، (العلاقات الاقتصادية الدولية) دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
٦. عبد الرضا، نبيل جعفر، حسن، باسمه كزاز، (2016)، (سياسات تحرير التجارة الخارجية) الطبعة الاولى، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة.
٧. عبدالسلام، رضا، (2011)، (العلاقات الاقتصادية الدولية) الطبعة الاولى، المكتبة المصرية، مصر.
٨. معروف، هوشيار، (2013)، (تحليل الاقتصاد الدولي) الطبعة الاولى، دار جرير، الاردن.

ثانياً. الرسائل والأطاريح:

١. صغير، تركيه، (2015)، (سياسة التجارة الدولية في الجزائر وانعكاسها على الاداء الاقتصادي خلال الفترة من (1990-2014)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حمه الاخضر بالوادي، الجزائر.

ثالثاً. البحوث المنشورة والدوريات

١. البريهي، فارس كريم، (2017)، (الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014)، دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 23، العدد 100، الصفحات، 319-335.

رابعاً. التقارير الحكومية

١. البنك الدولي (htt/www.albankaldawli.org).
٢. البنك المركزي العراقي، (2009)، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد.
٣. البنك المركزي العراقي، (2010)، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد.